

الضبط الاجتماعي لدى طالبات قسم رياض الاطفال**آيات ثابت رشيد****أ.د. بشرى حسين علي****الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الاساسية**thabtrshyd4@uomustansiriyah.edu.iqbushra708.edbs@uomustansiriyah.edu.iq**مستخلص البحث:**

يهدف البحث الحالي الى التعرف على الضبط الاجتماعي لدى طالبات قسم رياض الاطفال. تألفت عينة البحث من (400) طالبة ، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية ذات التوزيع المناسب من كلية التربية الاساسية قسم رياض الاطفال جامعة المستنصرية . مقياس الضبط الاجتماعي ل (الشهابي 2018)، الذي قامت الباحثة بتبنيه ، ويتكون المقياس بصورته النهائية من (81) فقرة موزعة على (3) مجالات وهي (الاسرة ،الكلية، العادات والتقاليد) قامت الباحثة بالتحقق من الخصائص السايكومترية للمقياس من الصدق الظاهري بعرض المواقف على (15) خبيراً ، والصدق البنائي بأسلوب المجموعتين المتطرفتين (القوة التمييزية)، وعلاقة ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس و ارتباط مجالات الضبط الاجتماعي مع بعضها البعض، والتحقق من الثبات بطريقة (الفكرونباخ) فبلغ معامل الثبات المحسوب (0.87) . وبعد تطبيق الاداة على عينة البحث و تحليل البيانات توصلت الباحثة الى تتميز طالبات قسم رياض الاطفال بالضبط الاجتماعي. وفي ضوء نتائج البحث توصلت الباحثة الى مجموعة من التوصيات منها اقامة ندوات تعليمية لتسليط الضوء على القرارات الاستباقية باعتبارها مقوما اساسا لأداء المهام بكفاءة .وتهدف الى حل المشكلات قبل حدوثها . اقامه انشطه لا صفيه تهدف الى ضرورة تنمية الضبط الاجتماعي بين طلبة الجامعة ،من خلال التشارك والتعاون وبناء صدقات اجتماعية ايجابية .

الكلمات المفتاحية: الضبط الاجتماعي، طالبات، قسم، رياض الاطفال.**الفصل الاول****التعريف بالبحث****مشكلة البحث:**

يعد الطالب الجامعي انسانا له حاجاته وطموحاته، وامام التحديات المتنوعة التي يواجهها، عليه ان يكون اكثر وعياً لذاته وقدراته ومهاراته العقلية والسلوكية في مواجهة هذه التحديات التي تزداد مع سرعة وازدياد التطور التكنولوجي والمعلوماتي مما يؤثر على اتخاذ القرارات الاستباقية في ضوء ذلك التطور (Howard ، 1988:134). وهذا بدوره يؤدي الى عدم الارتقاء والتطور وهناك احتمالية معاناتهم وتعرضهم الى الضغوط النفسية والاحداث السيئة فعليهم ان يقوموا بسلوكيات استباقية تساعد على تغير الوضع أو الموقف. وقد يستهلك الضبط الاجتماعي جزءا من الطاقة النفسية والعقلية للفرد بالالتزام في أنماط وأساليب وممارسات الضبط الاجتماعي وهذا ما يؤثر سلبيا على المهارات المعرفية للفرد، ان الطلبة عندما يمرون في مواقف صعبة وغير ملائمة لحياتهم سوف تزداد مشاعرهم السلبية وان ذلك سوف ياتر على عدم قيامهم في النشاطات الابداعية والمهام الحياتية بصورة صحيحة وعدم التزامه بالضبط الاجتماعي في جميع المجالات أذ يستهلك الضبط الاجتماعي جزءا من الطاقة النفسية والعقلية للفرد بالالتزام في أنماط وأساليب وممارسات الضبط الاجتماعي وهذا ما يؤثر سلبيا على المهارات المعرفية عالية الرتبة (حل المشكلات ،التفكير الاستراتيجي ،تحديد البدائل ،التخيل بالمستقبل) . أذ وجهت الباحثة للطلبات سؤال مفتوح وطلبت منهن الاجابة عليه،

وبعد تفريغ الاجابات توصلت الى أن (60%) من طالبات لا يمتلكن القرارات الاستباقية وان (50%) من الطالبات ليس لديهن ضبط اجتماعي مما دفع الباحثة الى اجراء هذه الدراسة، ويمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤل الاتي:-

(هل توجد علاقة بين القرارات الاستباقية والضبط الاجتماعي لدى طالبات قسم رياض الاطفال؟)
أهمية البحث:

و تأتي أهمية الضبط الاجتماعي من الناحية الدينية في كون الدين مشبعاً بالقيم الروحية والأخلاقية، ومنه تنطلق دعوات الإسلام والمحبة والتآخي، وكذلك تأتي أهمية الدور الفعال للدين في عملية البناء الاجتماعي، ودور الدين في تماسك المجتمع وما للتعاليم من دور فعال في عملية الضبط الاجتماعي. إن الضبط الاجتماعي يهدف إلى تحقيق النظام والاستقرار وحفظ الحقوق والممتلكات والحريات وذلك بما يحمله من قوانين وقيم وعادات وأعراف ورموز حضارية وثقافية تشجع على التماسك والتآلف بين أفراد المجتمعات الإنسانية مع مراعاة التغيير المستمر في المجتمعات، كما يسعى الضبط الاجتماعي إلى الإصلاح والتحسين في مجالات المجتمع ونشاطاته، إذ يحافظ على الإيجابيات ويدعمها ويترك السلبيات ويعدلها (صديقي، 1989: 43).

أهداف البحث :-

يهدف البحث الحالي الى معرفة :

1. الضبط الاجتماعي لدى طالبات قسم رياض الاطفال

حدود البحث:-

الحدود البشرية :طالبات قسم رياض الاطفال .

الحدود المكانية :الجامعة المستنصرية _ كلية التربية الاساسية .

الحدود الزمنية: 2023_2024.

الحدود العلمية :القرارات الاستباقية و الضبط الاجتماعي .

تحديد المصطلحات: -

سيتم تحديد المصطلحات الاساسية بالبحث الحالي :

الضبط الاجتماعي (Social Control) عرفه كل من :

• **جيورفيتش (Gurvitch,1915):**

"هو مجموعة النماذج الثقافية، والرموز الجمعية، والمعاني الروحية المشتركة، والقيم، والأفكار، والمثل، وكذلك الأفعال والعمليات المتصلة بها مباشرة، والتي يستطيع بها المجتمع والمجموعة وكل فرد أن يقضي على الصراع والضيق الحادثين في داخله عن طريق اتزان مؤقت وأن يتخذ خطوات نحو جهود مبتكرة ذات آثار فعالة من خلال الدين، والامتثال للقانون" (Gurvitch,1915:88).

• **(جوزيف روسيك، 1947، j& Roucek):**

الضبط الاجتماعي باعتباره " مفهوماً شاملاً يتضمن تلك العمليات المخططة وغير المخططة التي تعمل على تعليم الأفراد الامتثال لممارسات وقيم حياة الجماعات وعلى هذا فان الضبط الاجتماعي يشير الى اليات هادفة تستخدم لتنظيم تصرف الناس الذين اليهم من قبل الآخرين باعتباره جانحين أو مثيري للقلق أو السلوك الاجرامي ولإنجاز أهداف الضبط الاجتماعي بصورة متنوعة يجب أن يتضمن صيغاً من العقاب (Martin Innes، 2003: 4).

• (الساعاتي ، 1968) :

هو استخدام القوة البدنية أو الوسائل الرمزية لفرض أو اعمال والأفعال المقررة .ويكون الفرض بالإجبار والقهر ،أما الاعمال فيكون بالإيحاء والتشجيع والثناء وغير ذلك من الوسائل. (الساعاتي، 1968: 12)

التعريف النظري:

سوف تتبنى الباحثة **تعريف الشهابي (2018)** مجموعة من الاجراءات التي يسعى اليها المجتمع بالاعتماد على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (الكلية ،الاسرة، العادات ،والثقافة) من اجل المحافظة على المجتمع (الشهابي ، 2018 : 13) .و ذلك بسبب ملائمة للبحث الحالي كما ان الباحثة سوف تتبنى مقياس الشهابي للضبط الاجتماعي.

التعريف الاجرائي :

"الدرجة الكلية التي تحصل عليها الطالبة بعد اجابتها على فقرات مقياس الضبط الاجتماعي الذي تبنته الباحثة".

طالبات قسم رياض الاطفال :

"هن الطالبات اللواتي أتممن الدراسة الاعدادية او معهد الفنون التطبيقية وتم قبولهن في قسم رياض الاطفال وتمنح لهن شهادة البكالوريوس في رياض الاطفال" (دليل كلية التربية الاساسية، 2018: 5).

الفصل الثاني**أطار نظري ودراسات سابقة****المحور الاول: الضبط الاجتماعي****ثانيا: الضبط الاجتماعي**

تباينت آراء العلماء في حدود المضمون الذي يغطيه مفهوم الضبط الاجتماعي، واسباب ذلك تعود الى تباين نظرة العلوم التي تناولته، واختلاف الزوايا التي انطلق منها المتخصصون في تعريفاتهم، وعدم اتفاقهم على ميدان الضبط الاجتماعي وحدوده، بوصفه عملية تنطوي على كثير من المضامين والمفاهيم، التي تتدخل في تحديد ابعاده ووظائفه بالنظر الى اسسه ومجالاته الواسعة، فالبعض رأى انه يشير في معناه العام الى العمليات والإجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها مجتمع ما او جزء من هذا المجتمع لمراقبة سلوك الافراد فيه، والاستيثاق من انهم يتصرفون وفقا "للمعايير والقيم او النظم التي رسمت لهم (النوري 1985: 176)، او هو كل الوسائل التي تستخدمها الجماعة في تحقيق النظام الاجتماعي، او هو العمليات والوسائل التي تستخدمها الجماعة في تضيق نطاق الانحرافات عن المعايير الاجتماعية، وربط البعض الضبط الاجتماعي بالثقافة ربطا "وثيقا"، اذ يرون ان الضبط هو مجموعة الانماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع في ضبط التوتر والصراع، فهو وسيلة اجتماعية وثقافية تفرض قيودا "منظمة على السلوك الفردي او الجماعي لجعله مسائرا" لقيم المجتمع وتقاليد (الخشالي: 2012، 63)، وفي سياق علاقته بالتنظيم الاجتماعي عرف البعض الضبط الاجتماعي بانه تماسك اجتماعي يؤهل جميع افراد المجتمع للقيام بأدوارهم وتحقيق اهدافهم وفق المعايير السائدة، التي تنظم حركة الافراد ضمن دائرة القانون والقيم والتقاليد والاعراف والعادات (الرشدان، 2004، 154)، او هو سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة جوهره ذاتي من المجتمع، فالمجتمع هو الضابط وهو المنضبط، لقدرته المستمرة على الخلق الذاتي للضوابط. يتجلى الضبط الاجتماعي بمظهرين اولهما سيطرة ايجابيه تتمثل بما يدفع الافراد ويشجعهم طوعيا على الالتزام والتمسك بالقيم والمعايير والانماط السلوكية المقبولة اجتماعيا"، وكافأ بالمدح والثناء

والرضا الاجتماعي والتقدير المادي، وثانيهما سيطرة سلبية تتمثل بما يتطلبه التنظيم من وسائل واساليب يتم ايقاعها بالأفراد الخارجين عن القيم والمعايير والانماط السلوكية السوية، كالنواهي والتهديدات والالزام والعقوبات الجزائية التي تتلاءم مع الانحراف. (الحسن: 1996، 161) وعرف ماكيفر الضبط الاجتماعي بأنه الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي ككل ويحفظ بنائه ، واعده عاملاً "للتوازن في ظروف التغيير الاجتماعي، وايد ذلك جورج هومانز وقال بضرورة الضبط الاجتماعي لخلق التوازن في المجتمع، و اضاف لما قاله ماكيفر، بان الامتثال للمعايير الضابطة في المجتمع يدعم هذا التوازن، فعند ظهور قوة وفاعلية الضبط الاجتماعي يحكم على المجتمع بأنه في حالة توازن، اي ان الضبط عامل يؤدي الى التوازن ، وبنفس الوقت هو يظهر كنتيجة للتوازن (خليل، 2007 : 130). أما ايميل دوركايم فقد أشار إلى فكرة الضبط من خلال دراسته للرموز الجمعية والقيم والمثل والنظم الأخلاقية والسياسية والقانونية التي تعتبر قواعد للسلوك (أحمد الخشاب: 1998، 54) كما يشير مفهوم الضبط الاجتماعي من وجهة نظر المنظومة الاجتماعية إلى مختلف القوى التي يمارسها المجتمع للتأثير على أفرادها، ويستعين بها على حماية مقوماته والحفاظ على قيمة مواصفاته، ويقاوم بها عوامل الانحراف ومظاهر العصيان والتمرد، فينبطوي مفهوم الضبط على تقرير العلاقة بين الفرد والنظام الاجتماعي، وعلى كيفية تقبل الأفراد وفئات المجتمع للطرائق والأساليب التي يتم بها الضبط (الأخرس، 1997: 19). وقد اشارت بعض الدراسات الى ان الضبط الاجتماعي في الاسلام يختلف عن الضبط الاجتماعي في الاديان او القوانين الوضعية الاخرى ، فالضوابط الاجتماعية في الاسلام تجعل كل فرد رقيباً على نفسه وتربي فيه الضمير ، ويشعر الفرد بمراقبة الله له في السر والعلن وفي تحركاته وسكناته ، مما يؤدي الى قوة المجتمع وتماسكه من خلال تنمية الجانب الوقائي لأفراد المجتمع من الانحراف (محمد حسنين عبده العجمي :مجلة كليه التربية ، 404، 1995).

أنواع الضبط الاجتماعي:

- الضبط الداخلي:

الضبط الداخلي هو الذي ينبع من داخل الانسان، كالقيم، والعادات، والتقاليد، والمعايير، الاخلاقية، ويكتسب الإنسان هذه القيم والمعايير من الثقافة السائدة في مجتمعه، وتتولى المؤسسات الاجتماعية المختلفة كالأسرة، والمدرسة، والدين، ووسائل الاعلام، تدعيم هذا الضبط.

- الضبط الخارجي:

ويتمثل في القوانين والتشريعات التي تضعها المجتمعات لتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، وتتولى الجهات الدولة مهمة تطبيق هذه القوانين واللوائح

الضبط الاجتماعي الرسمي

هو الذي يضعه المجتمع لفرض السيطرة على الافراد الذين ينتمون اليه ،من خلال القوانين والتشريعات الملزمة لكافة المؤسسات الاجتماعية ،ويتم بطريقة مقصودة (الخشاب ،1993: 26).

الضبط الاجتماعي غير الرسمي :

ويتحقق عن طريق مجموعة من الضوابط المتعارف عليها في كل مجتمع كالعقائد الدينية والتقاليد والعرف والراي العام ،والاسرة والمدرسة وجماعات الرفاقي العمل ،ووسائل الاعلام وبالرغم من ان هذه الوسائل ليست رسمية الان لها دور رئيس فيه (سليم ،40: 1985).

الضبط الاجتماعي الايجابي :

يتمثل هذا النوع في مجموعة الاساليب الايجابية كالمح والثناء والرضا الجمعي والتقدير المادي ، التي تدفع الافراد وتشجعهم على الالتزام والتمسك بالقيم والمعايير السلوكيات المقبولة اجتماعيا (الرشدان ، 1999:296).

الضبط الاجتماعي السلبي :

يمثل هذا النوع في ما تتخذه الجماعة من وسائل واساليب سلبية كالإلزام والنواهي والتهديدات والعقوبات الجزئية، التي تجعل الفرد حريصا على عدم مخالفة قيم ونظم المجتمع . (الرشدان ، 1999:270).

الضبط الاجتماعي المباشر :

وهو الذي يتحقق من خلال القوانين واللوائح المكتوبة التي تنفذها المنظمات والهيئات والوكالات والنقابات والتنظيمات السياسية والاقتصادية وقد تكون السيطرة المباشرة ايجابية او سلبية او رسمية او غير رسمية

الضبط الاجتماعي غير مباشر :

هو الضبط الذي يستمد قوته من مصدر مبهم وغير محدد وتتمثل في الطرق الشعبية والتقاليد والاعراف بما تمارسه من قيود وضغوط على الافراد والجماعات وخاصة المجتمعات العشائرية والبدائية والتقليدية (الخشاب ، 1968،21،22).

أهداف الضبط الاجتماعي :

- تحقيق الامتثال ، فاستجابة الفرد ومعرفته ووعيه لتلك القيم والمعايير والتمسك بالسلوك المتوقع منه اجتماعيا هو ما يعرف اجتماعياً هو ما يعرف بالامتثال اذ يرى "روسك" ان الهدف الاساسي للضبط الاجتماعي هو تحقيق الامتثال سواء عن طريق الاقناع أم الإكراه .
- يهدف الضبط الاجتماعي الى صناعة النظام الذي في إطاره يستطيع الفرد ان يزاوّل دوره الاجتماعي في موقعه من خلال الوحدات الاجتماعية التي ينتمي اليها.
- الاستقرار وتحقيق المصلحة العامة، فالهدف الاسمي للضبط الاجتماعي لابد أن يكون ضمان استقرار النظام الاجتماعي، والاحتفاظ به في حالة سوية مع الحفاظ على ديناميكية هذا النظام ، وضرورة اطراد تقدم المؤسسات والمنظمات لإشباع حاجات الجماعة وتحقيق رفاهيتهم أو رفاهية بعض المستويات الاجتماعية على الاقل وبذلك يكفل بقاء التنظيم وتوازنه.
- يهدف الضبط الاجتماعي بأساليبه المختلفة الى تطبيع الانسان ليصبح اجتماعيا بمعنى وضع أسس تكيف الشخصية بطريقة تكبح أنانية الفرد الغريزية وميوله الفطرية ليحل محلها بعض الميول الاجتماعية التي تسمح له بالتجاوب مع ما تملّيه الحياة من قواعد وقيود والتزامات (كزيز، 2016 : 55) .

وسائل الضبط الاجتماعي :

يقصد بوسائل الضبط الاجتماعي العمليات او الطرق التي تصرفات الافراد وتعمل كقوة تجبر الافراد على الخضوع للمعايير الاجتماعية ، وتعمل على تنظيم حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاسرية ، وبالتالي ضبط سلوكهم الشاذ وبهذا تختلف هذه الوسائل باختلاف الزمان والمكان فمثلا في بعض المجتمعات تكون العادات والتقاليد والاعراف الاجتماعية من الوسائل الفعالة لتحقيق الضبط الاجتماعي ، بينما في مجتمعات اخرى يلعب القانون دور المسيطر الاول على سلوكيات وتصرفات الافراد ، وقد اكد عالم الاجتماع الامريكي روس على اجمال وسائل الضبط بخمس عشرة وسيلة هي

الراي العام ،القانون ،المعتقدات ،الايحاء الاجتماعي ،والتقاليد والقيم الاجتماعية ،الدين ،القانون ،الشعائر والطقوس ،الفن ،الشخصية والاساطير والافهام ،التراث ،الاخلاق ،المثل العليا ،التربية (شيخة بنت حمود القحطاني ،32،1434).

ماهية الضبط الاجتماعي :

لضبط الاجتماعي أهمية بالغة في تحقيق التوازن والاستقرار في المجتمع ، إذ لا يوجد مجتمع في حالة من التوازن والاستقرار دون أن تكون خلفه ضوابط تعمل على تحقيق ذلك فكل مجتمع قيمه السائدة ومورثاته الثقافية ، والآن سنتناول أهمية الضبط الاجتماعي في العناصر الآتية: -

- تكمن أهمية الضبط الاجتماعي في انه ضروري لتنظيم معاملات وعلاقات الأفراد بعضهم البعض ، ووسيلة لتدعيم النظام والقضاء على الفوضى والجنوح في الجماعة .

- تتبع أهمية الضبط الاجتماعي أيضا من خلال فرض الرقابة اللازمة والسيطرة على الأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية وتربية الأطفال على تقبل ما يفرضه عليهم التنظيم الاجتماعي من قيود وضوابط (محمد سلامة: 2002، 171)

- تبرز أهمية الضبط الاجتماعي في مراقبة من يحاول العبث بالقوانين والقيم والعادات والأعراف والدين و الأخلاقالخ التي وضعها المجتمع .

- " يمكن التحكم عن طريق الضبط الاجتماعي في نوازع الصراع والظلم بين فئات المجتمع، كما يمكن علاج الانحرافات الاجتماعية وإعادة الاستقرار والتوازن إلى مكونات البناء الاجتماعي.

(الحامد: 2001، 97)

فاعلية الضبط الاجتماعي .

إذا أراد المجتمع أن يستمر في وجوده الاجتماعي عليه أن يمتلك شروطا وضوابط خاصة لضبط وتوجيه أفرادة نحو الالتزام بمعايير أو قيمه التي وضعها وحددها كآليات ضبطية تربطهم بأهدافه من أجل جعلهم متمثلين في سلوكهم وتفكيرهم حسبها، ولا يتم هذا عن طريق تكوين ضوابط داخلية تتم عبر التنشئة الاجتماعية ،وهذا الانضباط الداخلي يمثل جزءا من ضمائر الأفراد، ينبع من داخل الفرد ليس بسبب الخوف من عقوبة خارجية، إذا حصل انحراف عن المعايير والقيم التي تنشأ عليها من أسرته فذلك يرجع إلى خضوعه لضغوط خارجية استجاب لها فجعلته منحرفا عن الضوابط الداخلية (خالد: 2000، 27)

أبعاد الضبط الاجتماعي :

من خلال الرؤى التي تقدم بها علماء علم الاجتماع في تناولهم لموضوع الضبط الاجتماعي كأحد المواضيع الهامة في علم الاجتماع من جهة، وكأحد متطلبات الحياة الاجتماعية من جهة ثانية، وذلك لكونه يؤدي دوراً مهماً في توجيه سلوك الأفراد ويحقق هدفاً بارزاً في مجال الاستقرار والأمن الاجتماعي، لذلك تم وضع عدة أبعاد للضبط الاجتماعي، وهي كالآتي:-

- 1- المفهوم: إن مفهوم الضبط الاجتماعي ينطوي على معنيين: عام وخاص، وهما:-
أ - المعنى العام: ويقصد به استخدام المجتمع وسائل السيطرة التي تتميز بخاصية التأثير في توجيه سلوك الأفراد إلى الوجهة التي اصطلح عليها المجتمع.
- ب- المعنى الخاص: ويقصد به النتيجة التي يحققها الضبط الاجتماعي المتمثلة في الانضباط والامتثال لمعايير المجتمع.

2-الامتثال: إن عملية الامتثال تُعد الهدف الرئيس للضبط الاجتماعي، إذ تعمل الجهة التي تمارس الضبط على جعل الأفراد يمثلون لمجموعة القيم والمعايير من أجل الحفاظ على النظام العام (احمد، 1982: 38-39).

3- الرسمية وغير الرسمية: يكون الضبط الاجتماعي رسمياً ويتم عبر القنوات الرسمية، ويكون على هيئة قواعد مقننة أو شكل لوائح وتعليمات أو تنظيمات، وقد يكون الضبط الاجتماعي غير رسمي، وهو الذي لا ينفذ عن طريق الأجهزة الرسمية، وإنما يتم عن طريق مجموعة من الضوابط المتعارف عليها في كل مجتمع كالضوابط الدينية، والعادات، والتقاليد، والقيم الاجتماعية، والعرف، والرأي العام، والتربية غير الرسمية، وجماعات الرفاق بالعمل، ووسائل الإعلام، وبالرغم من أن هذه الوسائل ليست رسمية إلا إن لها دوراً رئيسياً فيه، فالضبط يتم ضمن المعايير التي حددها المجتمع، والتي تعمل بدورها على تنظيم العلاقات في الحياة الاجتماعية لتحقيق الاستقرار، والطمأنينة، وتماسك المجتمع (سليم، 1985: 40).

4- الأهداف: هذه الأهداف تكون عامة تقصد القوة التي تمارس الضبط تحقيقها، وهذه الأهداف قد تكون أهدافاً اقتصادية، أو سياسية، أو ثقافية، أو دينية، أو خليطاً منها (احمد، 1982: 38-39).

5- الإلزام: فالضبط الاجتماعي في هذا البعد قد يكون ملزماً، وهو الضبط الذي يتعلق بالأنماط السلوكية الواجب إتباعها واجتنابها لتحقيق عملية الضبط سواء كانت تتعلق بالناحية الاجتماعية، أم الأخلاقية، أم العقائدية، ويدعم الضبط الملزم أنواعاً من الجزاءات المختلفة منها ما هو مادي تفرض العقوبة به أو معنوياً كالنبد، وقد يكون الجزاء سلبياً أو إيجابياً، ويعمل المجتمع على رعاية هذه الضوابط بكل حزم وقوة بالطرق الرسمية وغير الرسمية (احمد، 1982: 38-39).

6- التنظيم: يُعد الضبط في هذا البعد التنظيمي شكلاً من أشكال التنظيم، والحياة الاجتماعية أساسها التنظيم، لذلك الضبط الاجتماعي يمثل قوة تعمل على تنظيم سلوك الأفراد، وتوجيههم من أجل الحفاظ على استقرار النظام الاجتماعي.

7- الأساليب: هناك عدة أساليب تتبع لتحقيق عملية الضبط الاجتماعي مثل: العنف أو استخدام القوة أو وسائل الاستمالة مثل: الدعاية، أو التأثير على الرأي العام، أو نشر إيديولوجية معينة، أو سن قوانين وإنشاء أجهزة للعمل على تنفيذها، أي كل ما ينطوي عليه معاني السيطرة إيجابية أو سلبية، رسمية أو غير الرسمية.

8- الموضوع: ويحدث موضوع الضبط الاجتماعي في أحد المجالات الآتية:

أ - ضبط من المجموعة على مجموعة أخرى.

ب - ضبط من المجموعة على أفرادها.

ج - ضبط من أفراد على زملائهم.

د - ضبط ذاتي ينبع من داخل نفس الفرد تحاربه نفسه من أجل أن يكون سلوكه متفقاً مع معيار خاص به أو بالجماعة (احمد، 1982: 38-39).

آليات الضبط الاجتماعي:

آليات الضبط الاجتماعي هي القواعد التي تتمكن من تنظيم وترتيب الأشياء بحيث تجعل الانحراف غير قادر على الاستمرار حتى ولو بدأ انطلاقه، فكل ما يساعد على امتثال الناس للنظام الاجتماعي ولقواعد وأنماط السلوك والقيم والمعايير والقوانين الاجتماعية السائدة في المجتمع وربطهم بكيانات الهيكل الاجتماعي يدخل ضمن آليات الضبط الاجتماعي، وبذلك تعتبر الآليات هي الأهم في موضوع الضبط لأنها توضح ادوات التنفيذ التي تحقق الضبط لحماية وصيانة النظام الاجتماعي، وتمثل

العصب الرئيسي في هيكل المجتمع لأنها تربط افراده بضوابطه الرسمية والعرفية وتسعى لتحقيق التوازن بين الأوامر والنواهي وبين المكافآت لكي يتحقق التماثل بين مكونات النظام من معايير وقيم وقوانين وتعاليم دينية.

وتقسم تلك الآليات الى قسمين رئيسيين كالآتي:-

أ. **آليات الضبط العرفية:** وهذه تنطوي على التوجيهات والإرشادات والتقنيات غير المكتوبة في السجلات القانونية ، انما وضعتها الأجيال السالفة للجيل المعاصر، ويكتسبها الشخص بتفاعلاته الاجتماعية ، ولا تنطوي على التزمت والقيود والصرامة، بل لها هامش واسع للتصرف، وتتمثل بالإشارات التعبيرية لضبط سلوك الآخرين الذي يستخدمه الأشخاص لا شعورياً، ومن وسائل الآليات العرفية ما يأتي :-

اولاً: التنشئة الاجتماعية والذي يعتبر احد اركانها هو الجانب الضبطي الذي يبني في سلوك الطفل موضوع الأوامر والنواهي، التي يتطبع عليها من خلال العقاب والثواب الذي تمارسه الأسرة عليه خاصة الأبوين.

ثانياً: الجماعة الضاغطة والتي تمارس ضغوطها عندما لا يتماثل اعضاؤها معها او لا يلتزمون بشروط عضويتهم التي تتطلب من عضواها الإذعان لمعاييرها او قواعدها .

ثالثاً : المناسبات والأماكن المقدسة اذ تستخدم الممارسات الطقسية والشعائر الدينية لأزاله التوترات والقلق عن الشخص، لتعزيز ثقته بنفسه واكسابه المكانة الاجتماعية الجديدة المتناسبة مع مرحلته العمرية الجديدة، التي تصوغ سلوكياته بالالتزام بشعائر ومعتقدات وقواعد مقدسة تعكس معتقدات دينية في المجتمع والخروج عنها يعني الانحراف عن اصولها، بينما الالتزام بها يعني الانضباط الديني والقيمي.

رابعاً : الحسد أو العين تعتقد المجتمعات بهذه الآلية بدرجات متفاوتة، فالمجتمعات المتحضرة يقل الاعتقاد بها، في حين المجتمعات الريفية والتقليدية يعتقدون بفاعليتها بشدة، ويعتقد بها العامة اكثر من المثقفين المتعلمين والنساء اكثر من الرجال وحديثي الثراء اكثر من الأثرياء من بعيد لكن كل الحالات ليست مطلقة.

خامساً : الأمثال والأقوال المأثورة هذه الوسيلة تكاد قد اهملت في المجتمعات المتحضرة عدا المناطق النائية منها، لكنها لا تزال ذات قيمة في المجتمعات العريقة في ثقافتها كاليهند والصين واليونان والعرب، اذ يستخدمها الأفراد كإطار مرجعي لتحديد سلوكهم وتوجيههم نحو خبرة اجتماعية عاشتها الأجيال السابقة، ويعتبرونها تجربة اجتماعية جاهزة يلتزم الشخص بحكماتها ودلالاتها وقراراتها.

ب. آليات الضبط الرسمية: وتعني مجموعة وسائل ضبطية مكتوبة تستخدم في المؤسسات والتنظيمات والجماعات الرسمية لإلزام اعضائها على الامتثال لقواعدها واهدافها وقوانينها المعلنة والظاهرة واهم هذه الوسائل ما يأتي:

اولاً: التنظيمات العقابية وتستخدم هذه الآلية عندما تقشل آليات المجتمع العرفية في ضبط السلوك المنحرف من القواعد والمعايير كالسجون وتعتبر هذه الآلية عقابية وتقويمية اكثر مما هي ضبطية او تأنيسية.

ثانياً: الإلزام القسري كالعقوبات الجسدية وتكون قصيرة الأمد لأنها ترد بقوة وعنف اذا طال امدها، ومنها الحجز العقابي والإقامة الجبرية وتنزيل الدرجة الوظيفية والغرامات المالية ، ويستخدم الجيش والشرطة ومصلحة السجون لتنفيذ آليات الضبط الرسمية هذه ، خاصة بالأنظمة الدكتاتورية والشمولية وتستخدمها بشكل قمعي او تصوفي ، في حين بالأنظمة الديمقراطية تستخدم بشكل اصلاحي.

ثالثاً: المكافآت والعقوبات وتشمل هذه الأوسمة والأنواط والجوائز والمنح الدراسية والمالية والترقيات المهنية ومحفزات العمل والحفلات والدعوات التكريمية، وتعتبر هذه من وسائل الضبط الإيجابية تساهم اسوة بالوسائل السلبية في المحافظة على النظام لخدمة كيانات البناء الاجتماعي.

رابعاً: الأجهزة التصويرية والتسجيلية تستخدم الدول المتقدمة أجهزة خاصة لتصوير المخالفين والخارجين عن القوانين، فتضع عدسات التصوير في أماكن محددة مهمة لرصد كافة التحركات ضمن مجال محدد لمراقبة المجرمين واللصوص والخارجين عن القانون، كما توضع رادارات لمراقبة الطرق وأجهزة أخرى لكشف سائقي المركبات المخمورين، وأخرى لكشف العملة المزورة ووسائل لكشف المخدرات، وتعتبر هذه الآليات وسائل حديثة مساعدة لضبط سلوك الأفراد عندما تكون العناصر البشرية في الأجهزة الأمنية والأماكن الأخرى غير كافية عدداً وتقنية لمراقبة وتطبيق القانون في كافة الأماكن والمناسبات.

ج. آليات ضبطية مشتركة: أي الآليات التي تستخدم في المجتمعات التقليدية والريفية والحضرية الحديثة، وقد تأخذ الجانب الرسمي والعرفي لكي تلزم الأشخاص بالامتثال للمعايير والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، أو تخضع الأشخاص بالالتزام بفقرات القوانين في المجتمع ومنها ما يأتي:

أولاً: السخرية وتستخدم هذه الألفاظ وتعايير الوجه للتعبير عن الاستهزاء أو الاستهجان أو السخرية تجاه سلوكيات خارجة عن معايير النظام الاجتماعي، وتكون هذه الآلية ضعيفة في المجتمعات المفتوحة والمتنوعة وفعالة في المجتمعات التقليدية والريفية.

ثانياً: إطلاق الشائعات وتعني الثرثرة وتأخذ صورة الغيبة والإساءة والتجريح والمبالغة في وصف سلوك الإنسان، ولذلك يخشى الناس إطلاق الشائعات عليهم، وتكون هذه الآلية فعالة للأفراد ذوي المكانة الاجتماعية الرفيعة، كما أن انتشار الشائعات بين الأميين أكثر من المثقفين، وبين النساء أكثر من الرجال، وفي الأزمات أكثر من الوضع الطبيعي، وفي المجتمعات التقليدية أكثر من المتحضرة والمتمدنة ولكن ذلك ليس مطلقاً.

ثالثاً: الفضيحة وسيلة فعالة تجاه الأفعال التي لم يضع لها المجتمع جزاءً ملائماً، والتي لا يمكن فيها إصلاح ما فسد، فهي تختلف عن الثرثرة والغيبة والشائعات، فغرضها ليس تغيير طريقة السلوك وإنما عزل الشخص تماماً وإبداؤه، أو حتى محاولة إبعاده من المجتمع ليكون عبرة لغيره.

أشكال الضبط الاجتماعي:

لما كان الضبط الاجتماعي هو القوة التي بها يمثل الأفراد لنظم المجتمع الذي يعيشون فيه، فإن وسائل الضبط وأشكاله تختلف من مجتمع لآخر، بل وحتى في المجتمع الواحد نفسه باختلاف الزمان والمكان، فالضبط في المجتمعات الشرق أوسطية يختلف عن الضبط في المجتمعات الغربية المتحررة من القيود، ومن الممكن أن تختلف وسائل الضبط وأشكاله داخل المجتمع الواحد، فوسائل الضبط في العصور الماضية هي غيرها في هذه العصور الحديثة من حيث درجة الشدة والصرامة، وعلى هذا يرى علماء الاجتماع أن للضبط الاجتماعي شكلين رئيسيين هما:

أ. الضبط القهري: وينشأ هذا الشكل من الضبط بناءً على فاعلية القانون والحكومة والقرارات واللوائح التنظيمية، داخل المجتمع أو الجماعات، ويصاحب عادةً بالقوة أو بالخوف من استخدامها، فأنماط السلوك الرادعة في حالات الجريمة إنما هي نوع من الضبط القهري الذي يمارسه المجتمع لمنع الجريمة وردع الآخرين عن اقتراف السلوك الذي ينافي القيم والمعايير الاجتماعية.

ب. الضبط المقنع: وهذا عماده التفاعلات الاجتماعية والوسائل الاجتماعية المختلفة التي تقنع المرء بالالتزام بقيم المجتمع وقوانينه، وذلك بناءً على الانتماء إلى الجماعة وعمليات التطبيع الاجتماعي منذ

الصغر وتعود قيم الطاعة، ومسايرة المعايير الاجتماعية السائدة داخل المجتمع، وعادة ما يكون الجزء الاجتماعي على هذا النوع من الضبط جزاءً معنوياً، بمعنى أن الخروج على قيم المجتمع يقابله بنوه بالنزب والاستهجان، أو البعد عن غير الملتزمين.

النظريات التي فسرت الضبط الاجتماعي:

1. نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي لـ "إدوارد روس" (Ross) (1901):

عرّف الضبط الاجتماعي في مقدمة كتابه (الضبط الاجتماعي) على أنها سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة، وهو يرى أن الضبط الاجتماعي عبارة عن ضرورة اجتماعية، ومثاليات أخلاقية، ومثل، وقيم اجتماعية ذات قوة وفعالية في إحداث الاستقرار في المجتمعات، فالنظام الاجتماعي العام نسيج اجتماعي، وعمل باهر فني أوجده الضبط الاجتماعي ليؤدي وظيفة اجتماعية على جانب كبير من الأهمية لبقاء المجتمع (غباري، 2002: 168).

تقوم هذه النظرية على أساس الطبيعة الخيرة للإنسان، إذ يعتقد "روس" أن داخل النفس الإنسانية أربع غرائز هي: المشاركة أو التعاطف، القابلية للاجتماع، الإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي، وتشكل هذه الغرائز نظاماً اجتماعياً للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي، وكلما تطور المجتمع ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرة المصلحة الذاتية عليه (السالم، 2000: 144).

وهنا يضطر المجتمع لوضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين أفراد، (الحامد والرومي، 2001)، وتزداد تلك الضوابط وتتطور كلما ازداد تحضر المجتمع، وتعددت أنظمتها، وتباينت جماعاته، أي أن هناك مجموعة أسباب أوجدت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي وتطور وسائله، وهي:

1- زيادة حجم السكان وظهور طوائف وعشائر جديدة.

2- ضعف الغرائز الطبيعية، وظهور الأنانية الفردية.

3- ظهور جماعات متباينة (اقتصاديًا، أو عنصريًا، أو طبقيًا، أو ثقافيًا)، في المجتمع الواحد

(جابر، 1984)

2. النظرية الثقافية التكاملية لـ "جيورفيتش" (Gurvitch, 1905):

وقد عرفه "جيورفيتش" بأنه (المجموعة الشاملة أو ذلك الكل الذي يتكون من النماذج الثقافية، والرموز الاجتماعية، والمعاني الجمعية الروحية، والقيم، والأفكار والمثل بالإضافة إلى الأفعال والعمليات التي ترتبط بها ارتباطاً مباشراً والتي عن طريقها يتمكن المجتمع الشامل وكل جماعة فيه، وكل فرد، من التغلب على التوترات والصراعات عن طريق التوازن المؤقت وكذلك مجموعة الخطوات التي تتخذها تلك النماذج الاجتماعية لتحقيق جهود جديدة وخالقة)، ويركز "جيورفيتش" على ضرورة دراسة الضبط الاجتماعي على أسس وشروط تتمثل في الآتي:

1- أن الضبط الاجتماعي ليس نتيجة لتطور المجتمع وتقدمه، بل أنه كان موجوداً في المراحل المبكرة من تاريخ المجتمعات الإنسانية، إذ يستحيل تصور مجتمع بلا ضوابط.

2- أن الضبط الاجتماعي واقع اجتماعي وليس أداة للتقدم.

3- عدم وجود صراع بين المجتمع والأفراد.

4- أن كل نمط من أنماط المجتمعات هو عبارة عن عالم صغير يتألف من جماعات، ولذا فإن مؤسسات الضبط الاجتماعي تختلف باختلاف الجماعات والمؤسسات (الحامد والرومي، 2001: 27).

3. النظرية البنائية الوظيفية 2006:

يركز لاندیز على مكونات البناء ودورها في الضبط الاجتماعي كما يركز على مفهوم التوازن الوظيفي بين النظم الاجتماعية وعلاقة هذه النظم بالضبط الاجتماعي ، ويرى لاندیز أن مؤسسات الضبط الاجتماعي تعمل على تحقيق التوازن والاستقرار في المجتمع ، فالمنظور الوظيفي إذن يقوم على مسلمة أساسية إلا وهي أن المجتمع نسق نظامي متكامل وإن ثمة ميكانيزمات ضبط تعمل على تحقيق التساند والتوازن داخل النسق ويضطلع النسق بعدد الوظائف التي تعمل من خلال أهداف مشتركة إذ تعتبر القيم مصدرا أساسيا لتوجيه السلوك وضبطه .(معن خليل : 2006,47)

4. النظرية الثقافية التكاملية 2014:

" يؤكد جورج جورفيتش على ضرورة دراسة الضبط الاجتماعي على أسس. أ - إن الضبط الاجتماعي ليس نتيجة لتطور المجتمع وتقدمه بل إنه كان موجودا في المراحل العمرية المبكرة من تاريخ المجتمعات الإنسانية ، إذ يستحيل تصور مجتمع بلا ضوابط. ب- إن الضبط الاجتماعي واقع اجتماعي وليس أداة. ج- عدم وجود صراع بين المجتمع والأفراد. د- إن كل نمط من أنماط المجتمع هو عبارة عن عالم صغير يتألف من جماعات ، وإن مؤسسات الضبط الاجتماعي تختلف باختلاف تلك الجماعات.(محمد صفوح: 2014,41)

5. نظرية ابن خلدون (1377):

ينطلق ابن خلدون في دراسته للضبط الاجتماعي وبيان الأساس الذي يقوم عليه والدور الذي يؤديه في الحياة الاجتماعية، من فكرته "الوازع" إذ قال "لا بد للبشر من وازع يرجعون إليه، وحكمه فيهم تارة يكون مستنداً إلى شرع منزل من الله يوجب انقيادهم إليه، وإيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذي جاء به مبلغه، ويستند تارة أخرى إلى سياسة عقلية يتوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم (ابن خلدون، 1377: 308).

فقد جعل الوازع ضرورة من ضرورات الاجتماع والتعاون لأن الحاجة إلى الوازع تقرضها طبيعة الإنسان نفسه بوصفه كائناً مجبوراً على التعامل مع الخير والشر وعلى التعامل مع العدوان، ولهذا السبب فإن قيام الحياة الاجتماعية يتطلب وجود نوع من السلطة تحفظ للمجتمع تماسكه وتعمل على تقوية التعاون بين أفرادها وكبح عدوان بعضهم على بعض سواء كأفراد أم جماعات، وهذه السلطة تتمثل في الضبط، إذ أن هذا الضبط يؤدي إلى النظام في المجتمع، وهذا النظام مهم في المؤسسات والمنظمات والجماعات التي يتكون منها النسق الاجتماعي حتى تقوم بوظائفها وتحقيق أهدافها على الوجه المطلوب (بشقة، 2010: 78).

المحور الثاني /دراسات سابقة**• العتيبي (1994) السعودية:****(ميكانيزمات الضبط الاجتماعي وجودة الحياة المدرسية في المرحلة الثانوية)**

هدفت الدراسة الى الوقوف على ميكانيزمات وأساليب الضبط الاجتماعي التي تستخدمها المدرسة الثانوية السعودية لتحقيق التكيف الاجتماعي لطلابها وتصفية صراعاتها وتقبل إنحرافاتهما، وعلاقة تلك الميكانيزمات بجودة الحياة المدرسية، وتأثير تلك العلاقات ببعض خصائص الطلاب الديموغرافية، وتكونت عينة الدراسة من (300) طالب من طلاب المرحلة الثانوية في إدارة سدير التعليمية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة إستبانة مكونة من (50) فقرة موزعة على أساليب الضبط الاجتماعي التي تستخدمها المدرسة الثانوية، وكشف نتائج الدراسة بأن مدرسة الثانوية تستخدم عدة

أساليب وميكنزمات لتحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب، ومنها أسلوب الإرشاد والتوجيه، والعقاب الإيجابي، والمكافأة، وتعزيز السلوك المرغوب فيه، وتوطيد علاقة المدرسة بالمجتمع المحلي، كما كشفت عن وجود علاقة الارتباط ذات دلالة بين أساليب الضبط الاجتماعي وجودة الحياة المدرسية، وبين أساليب الضبط وخصائص الطلاب الديموغرافية. (العتيبي، 1994).

• الحامد (2001) - السعودية

(دور المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي للطلبة - دراسة ميدانية في علم اجتماع التربية)

هدفت الدراسة التعرف على طبيعة في الدور الذي تقوم به من المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي، والتعرف على دور الدين والأسرة وجماعة الرفاق في عملية الضبط الاجتماعي، وأجريت الدراسة على عينة بلغت (593) فرداً من الأسوياء والمنحرفين، وبلغت عينة الأسوياء (296) فرداً، وتوصلت نتائج الدراسة أن هناك دوراً إيجابياً للمؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي للطلبة، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدين، وجماعة الرفاق، وعملية الضبط الاجتماعي، مما يعزز أهمية دور التدين والأسرة وجماعة الرفاق في تحقيق عملية الضبط الاجتماعي للطلبة. (الحامد 2001)

الفصل الثالث

منهجية البحث

• منهجية البحث :

في محاولة للإجابة عن التساؤلات البحث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي الارتباطي كونه ملائماً لطبيعة أهداف البحث الحالي ، حيث لا يقتصر هذا المنهج على جمع وتبويب البيانات ، وإنما يهتم بمقارنتها وتفسيرها للوصول الى فهم اعمق للقوى التي من شأنها ان تؤثر في سلوك الافراد والجماعات لمحاولة استخلاص عموميات ذات مغزى تفيد في تقدم المعرفة وتسهيل التنبؤ بالسلوك مستقبلاً. (دويدار، 1999: 184)، فضلاً عن كون منهج الدراسات الارتباطية ملائماً لدراسة الظواهر (الاجتماعية والانسانية والتربوية)، فهو يقدم معلومات عن واقع الظواهر والعلاقات ويوضح نتائجها للخروج باستنتاجات واقتراحات بشأنها. (عبيدات وآخرون، 1984 : 135-136).

اولا - مجتمع البحث :

يقصد بمجتمع البحث جميع الافراد الذين يقوم الباحث بدراسة الظاهرة او الحدث عليهم (ملحم، 2000 : 219) ، فضلاً عن أنهم يمثلون كل الافراد الذين يحملون بيانات الظاهرة التي هي في متناول الدراسة فهم اذن مجموعة وحدات او افراد البحث التي يراد منها الحصول على البيانات (داود وعبد الرحمن، 1990 : 66)، ومن اجل تحقيق اهداف البحث يجب ان يوصف المجتمع وصفاً دقيقاً لان لكل مجتمع صفاته الخاصة . كما موضح في الجدول (1) .

جدول (1)

توزيع افراد مجتمع البحث الحالي حسب المرحلة الدراسية .

ت	كلية تربية أساسية قسم رياض الاطفال	المجموع
1	المرحلة الاولى	160
2	المرحلة الثانية	166
3	المرحلة الثالثة	164
4	المرحلة الرابعة	310
	المجموع	800

ثانياً – عينة البحث :

وهي جزء من مجتمع البحث يفترض بها ان تحمل جميع مواصفات ذلك المجتمع حتى يمكن تعميم نتائجها على المجتمع بأكمله التي سحبت منه (محمد ، 2012 : 47) .
ويقصد بالعينة اختيار جزء من مجتمع البحث بحيث يمثل هذا الجزء المجتمع تمثيلاً كاملاً في جميع الخصائص (الخطيب، 1985 : 39) .
تألفت عينة التحليل الاحصائي من (400) طالبة من طالبات جامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية /قسم رياض الاطفال، كما موضح في الجدول (2) .

الجدول (2)

عينة البحث الاساسية

المجموع	كلية التربية الاساسية قسم رياض الاطفال
80	المرحلة الاولى
83	المرحلة الثانية
82	المرحلة الثالثة
155	المرحلة الرابعة
400	المجموع

ثالثاً – أدوات البحث :

تعد اداة البحث طريقة موضوعية مقننة لقياس عينة من السلوك وان اختيار الاداة لها اهمية كبيرة في التعرف على الخاصية المراد قياسها (Anastausi,1976 : 15) ، ولغرض تحقيق اهداف البحث قامت الباحثة بتبني مقياس الضبط الاجتماعي (لشهابي ، 2018)

1- مقياس الضبط الاجتماعي :

لغرض تحقيق هدف البحث المتعلق بالضبط الاجتماعي قامت الباحثة بتبني مقياس الضبط الاجتماعي لل (الشهابي 2018)، أذ عرفت الضبط الاجتماعي " مجموعة من الاجراءات التي يسعى اليها المجتمع بالاعتماد على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (الكلية ، الاسرة ، العادات ، والتقاليد) من

اجل المحافظة على المجتمع (الشهابي ، 2018 :13)، ويتكون المقياس من (81) فقرة موزعة ثلاث مجالات وهي (الكلية ، الاسرة ، العادات ، والتقاليد) علما أن البدائل رباعية وهي (تطبق علي بدرجة كبيرة جدا، تنطبق علي بدرجة كبيرة ، تنطبق علي الى حد ما ، لا تنطبق علي) وتأخذ الدرجات (1,2,3,4) على التوالي .

تحققت الباحثة من صدق المقياس من خلال الاتي :

1.الصدق الظاهري :

للتعرف على صلاحية فقرات مقياس الضبط الاجتماعي وتعليماته وبدائله ، تم عرض المقياس بصورته الاولى ملحق رقم (6) على (15) محكما و خبيرا من المختصين في العلوم النفسية والتربوية ملحق رقم (3)، لتقرير فيما اذا كانت فقرات المقياس صالحة أو غير صالحة أو تحتاج الى تعديل، مع ذكر الملاحظات ان وجدت .

وللتعرف على مدى اتفاق السادة الخبراء والمحكمين تم حساب هذا النمط من الصدق باستعمال النسبة المئوية ، اذ اعتمدت الباحثة نسبة اتفاق (80%) فاكثر بين المحكمين للإبقاء على الفقرة ، اذ تعد هذه النسبة دليلا على قبول الفقرة وان الباحث يأخذ بالأحكام التي يتفق عليها معظم المحكمين او الذين تكون نسبتهم (80%) فما فوق (الكبيسي ، 2010:265) .

و للتعرف على صلاحية فقرات المقياس تم عرضها على مجموعة من الخبراء والمحكمين في مجال علم النفس والتربية للحكم على صلاحية الفقرات لقياس ما وضعت من أجله ومدى كفايتها وملاءمتها لعينة البحث ، وبناء على اراء الخبراء بقت الفقرات نفسها وعدلت بعض الفقرات كما في الجدول (3).

جدول رقم (3)

آراء المحكمين والمختصين في صلاحية فقرات مقياس الضبط الاجتماعي على وفق القيمة التائية والنسبة المئوية

القيمة الثانية		الخبراء				عدد الفقرات	تسلسل ارقام الفقرات في مقياس الضبط الاجتماعي	
مستوى الدلالة	المحسوبة	المعارضون		الموافقون				
		%	ك	%	ك			
0,05	1,96	49,910	/	/	%100	15	81	-11-10-9-8-7-6-5-4-3-2-1 -19-18-17-16-15-14-13-12 -27-26-25-24-23-22-21-20 -35-34-33-32-31-30-29-28 -43-42-41-40-39-38-37-36 -51-50-49-48-47-46-45-44 -59-58-57-56-55-54-53-52 -67-66-65-64-63-62-61-60 -75-74-73-72-71-70-69-68 81-80-79-78-77-76

جدول رقم (4)

الفقرات التي تم تعديلها في مقياس الضبط الاجتماعي

الفقرة بعد التعديل	الفقرة قبل التعديل	ت
ابتعد عن اثاره المشكلات مع زميلاتي اللواتي اخطأن في حقى .	اسامح صديقاتي اذا اخطأن في حقى .	1
يمارس رئاسة القسم اسلوب التهديد والوعيد فى التعامل معنا .	يمارس القسم اسلوب التهديد والوعيد فى التعامل معنا .	2
يتعامل رئاسة القسم معنا بطريقه عادلة وليس على حسب مكانة الاهل الاجتماعية والاقتصادية	يتعامل القسم معنا بطريقه عادلة وليس على حسب مكانة الاهل الاجتماعية والاقتصادية .	3
استرجع الكتب التي طلبتها من صديقاتي في وقتها المحدد.	أعير صديقاتي الكتب والمراجع اذا كن بحاجة لها .	4
احترم رأي اسرتي عندما تتدخل فى اختياراتي لصديقاتي.	اسرتي تتدخل فى اختياراتي لصديقاتي.	5

• التطبيق الاستطلاعي :

من أجل التأكد من وضوح فقرات المقياس وتعليماته ، قامت الباحثة بتطبيق المقياس على عينة من الطالبات بلغت (40) طالبة أختبروا بطريقة عشوائية من مجتمع البحث الكلى ، وبعد الانتهاء من التطبيق الاستطلاعي ومراجعة الاستجابات تبين وضوح فقرات الضبط الاجتماعي عند طالبات قسم رياض الاطفال ، وقد تبين أن التعليمات واضحة والفقرات مفهومة اذ لم تشتك الطالبات من عدم الفهم والوضوح، أما الوقت المستغرق للإجابة فقد بلغ (15-20) دقيقة و جاهزية المقياس للتطبيق على عينة التحليل الاحصائي .

• تصحيح المقياس :

حسبت درجة مقياس الضبط الاجتماعي عن طريق جمع درجات الطالبة على فقرات المقياس وقد حددت أوزان تراوحت بين (1-4) درجات لكل فقرة و بحسب البديل الذي تختاره الطالبة على التدرج الرباعي حيث أعطى ،(4) تنطبق علي بدرجة كبيرة جدا،(3) تنطبق علي بدرجة كبيرة، (2) تنطبق علي الى حد ما، (1) لا تنطبق علي. وتمثل الدرجة العليا الطالبة التي لديها ضبط اجتماعي عالي ، و الدرجة الدنيا تمثل الطالبة التي لديها ضبط اجتماعي منخفض .

التحليل الاحصائي لفقرات مقياس الضبط الاجتماعي :

- معامل تمييز الفقرات:

ويقصد بمعامل تمييز الفقرات قدرتها على التمييز بين المفحوصين من ذوي الاداء المرتفع والمفحوصين من ذوي الاداء المنخفض في اجابتهم عن الفقرة (النبهان ،2004،434). وهومن الخصائص القياسية ذات الاهمية العالية لفقرات المقاييس التربوية والنفسية لأنه يكشف عن الاختلافات والفروق الشخصية بين الافراد في الخاصية او السمة المقاسة القائم عليها القياس النفسي

ويقصد بالقوة التمييزية للفقرات مدى قدرة الفقرة على التمييز بين افراد العينة من ذوي المستويات العليا وذوي المستويات الدنيا بالنسبة للسمة التي تقيسها الفقرة (جابر ،وكاظم ،1983:272) ولحساب معامل تمييز الفقرات قامت الباحثة بتطبيق المقياس على عينة حجمها (400) طالبة من قسم رياض الاطفال ثم حسبت الدرجة الكلية لكل استمارة وترتيبها من اعلى درجة الى ادنى درجة بعدها حددت نسبة (27 %) من الدرجات تسمى المجموعة العليا وحجمها (108) و (27 %) من الدرجات تسمى المجموعة الدنيا وحجمها (108) ثم استخدمت الباحثة الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لحساب معامل التمييز لكل فقرة من فقرات المقياس وعدت الفقرة مميزة اذ كانت القيمة التائية المحسوبة لها اكبر من القيمة التائية الجدولية والجدول (5) يوضح ذلك .

جدول (5)

معامل تمييز فقرات مقياس الضبط الاجتماعي

القيمة التائية المحسوبة	المجموعة الدنيا		المجموعة العليا		تسلسل الفقرات
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
2,140	0,891	3,518	0,685	3,750	1
2,818	0,741	3,463	0,547	3,713	2
3,140	0,703	3,500	0,435	3,750	3
4,252	0,817	3,379	0,485	3'768	4
5,151	0,742	3,361	0,433	3'787	5
3,799	0,762	3,416	0,544	3'759	6
2,900	0,752	3,296	0,749	3'592	7
4,422	0,776	3,296	0,596	3'713	8
5,173	0,818	3,240	0,613	3'750	9
5,655	0,830	3,240	0,564	3'787	10
6,286	0,849	3,231	0,456	3,814	11
6,009	0,877	3,157	0,589	3,768	12
7,117	0,930	3,064	0,525	3,796	13
7,341	0,920	3,092	0,508	3,824	14
8,520	0,900	3,046	0,420	3,861	15
7,089	0,884	3,055	0,557	3,768	16
6,181	0,876	3,129	0,593	3,759	17
7,534	0,875	3,018	0,527	3,759	18

7,535	0,916	2,981	0,531	3,750	19
5,923	0,897	3,083	0,615	3,703	20
7,904	0,885	3,018	0,460	3,777	21
7,831	0,885	3,018	0,480	3,777	22
8,073	0,944	2,925	0,509	3,759	23
7,448	0,885	3,018	0,557	3,768	24
6,942	0,880	2,990	0,627	3,713	25
7,657	0,885	2,963	0,597	3,750	26
7,517	0,848	2,990	0,573	3,731	27
8,092	0,932	3,009	0,420	3,805	28
6,130	0,906	3,037	0,593	3,675	29
5,641	0,918	3,083	0,621	3,685	30
4,798	0,824	3,259	0,605	3,731	31
6,667	0,950	3,111	0,454	3,787	32
5,866	0,931	3,138	0,518	3,740	33
6,683	0,001	3,074	0,474	3,787	34
5,618	0,000	3,092	0,660	3,740	35
5,296	0,931	3,194	0,565	3,750	36
6,214	0,942	3,092	0,565	3,750	37
6,975	0,848	3,166	0,489	3,824	38
5,544	0,914	3,120	0,599	3,703	39
6,211	0,965	3,055	0,589	3,731	40
5,860	0,997	2,935	0,693	3,620	41
6,004	0,966	3,101	0,504	3,731	42
7,157	0,937	3,000	0,470	3,722	43
5,185	0,931	2,972	0,675	3,546	44
4,844	0,974	3,055	0,719	3,620	45
8,196	0,890	3,046	0,476	3,848	46
7,500	0,830	3,037	0,485	3,731	47

4,474	0,789	3,046	0,729	3,509	48
4,548	0,810	3,157	0,679	3,620	49
4,944	0,832	3,213	0,642	3,713	50
3,545	0,824	3,222	0,748	3,601	51
2,824	0,729	3,361	0,716	3,638	52
4,121	0,859	3,166	0,682	3,601	53
3,519	0,778	3,305	0,645	3,648	54
3,581	0,849	3,268	0,701	3,648	55
4,362	0,904	3,203	0,705	3,685	56
4,216	0,872	3,203	0,699	3,657	57
4,697	0,918	3,083	0,721	3,611	58
6,264	0,985	2,963	0,626	3,666	59
6,388	0,-44	2,953	0,630	3,703	60
4,738	0,967	3,083	0,664	3,731	61
6,991	0,914	3,120	0,508	3,824	62
5,904	0,940	3,111	0,585	3,740	63
6,569	0,947	3,000	0,638	3,722	64
5,999	0,709	3,064	0,630	3,703	65
5,887	0,878	3,111	0,596	3,713	66
4,437	0,840	3,175	0,649	3,629	67
5,310	0,914	3,120	0,921	3,685	68
4,240	0,868	3,222	0,694	3,675	69
4,180	0,878	3,222	0,669	3,666	70
4,866	0,890	3,138	0,657	3,657	71
3,839	0,860	3,231	0,689	3,638	72
4,148	0,960	3,222	0,659	3,685	73
4,016	0,910	3,259	0,577	3,675	74
4,864	0,901	3,166	0,608	3,675	75
3,770	0,810	3,250	0,740	3,648	76

2,838	0,856	3,296	0,771	3,611	77
3,897	0,802	3,361	0,617	3,740	78
2,964	0,825	3,305	0,732	3,620	79
2,99	0,702	3,453	0,564	3,713	80
3,653	0,728	3,463	0,564	3,787	81

القيمة التائية الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) وبدرجة حرية (214) تساوي (1,96) يتضح من الجدول (5) ان جميع القيم التائية المحسوبة ذات دلالة احصائية عند مقارنتها بالقيمة التائية الجدولية البالغة (1,98) مما يعني ان جميع فقرات المقياس ذات قدرة جيدة على التمييز بين المجموعتين العليا والدنيا .

1- ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس .

من المؤشرات المعتمدة في التحقق من صدق البناء هي ارتباط درجة الفقرات في المقياس بمحك داخلي وهو الدرجة الكلية للمقياس (ابو حطب ،1973:104)، اذ ان معامل الاتساق الداخلي يستعمل لتحديد نسبة تجانس الفقرات في قياسها للظاهرة السلوكية اذ تمتاز هذه الطريقة بجملة من المميزات منها (تقدم لنا مقياس متجانس الفقرات اذ تقيس كل فقره بعدا سلوكيا مشابها للبعد الذي يقيسه المقياس ،والقدرة في بيان الترابط بين الفقرات .(الزوبعي،1981:63).

تم حساب ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس من خلال استخدام الباحثة لمعامل ارتباط بيرسون حيث كانت النتائج كما هو موضح في الجدول (6).

جدول رقم (6)

قيم معامل ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس

قيم معامل الارتباط	تسلسل الفقرات	قيم معامل الارتباط	تسلسل الفقرات	قيم معامل الارتباط	تسلسل الفقرات	قيم معامل الارتباط	تسلسل الفقرات	قيم معامل الارتباط	تسلسل الفقرات
.312	65	.266	49	.367	33	.319	17	.245	1
.301	66	.244	50	.374	34	.369	18	.274	2
.237	67	.276	51	.318	35	.374	19	.316	3
.266	68	.222	52	.293	36	.346	20	.206	4
.235	69	.290	53	.313	37	.413	21	.224	5
.210	70	.274	54	.327	38	.397	22	.293	6
.266	71	.278	55	.305	39	.416	23	.279	7
.289	72	.272	56	.362	40	.377	24	.278	8
.224	73	.264	57	.339	41	.323	25	.315	9
.215	74	.317	58	.354	42	.382	26	.317	10

.247	75	.344	59	.412	43	.381	27	.294	11
.293	76	.331	60	.312	44	.376	28	.310	12
.275	77	.308	61	.335	45	.319	29	.377	13
.265	78	.327	62	.395	46	.345	30	.373	14
.230	79	.312	63	.335	47	.297	31	.407	15
.246	80	.305	64	.211	48	.390	32	.351	16
.276	81								

قيمة معامل الارتباط الحرجة عند مستوى دلالة (0,05) وبدرجة حرية (398) تساوي (0,098)

يتضح من الجدول (6) ان جميع قيم معامل الارتباط بين فقرات المقياس والدرجة الكلية كانت ذات دلالة احصائية عند مقارنتها بالقيمة الحرجة لمعامل الارتباط البالغة (0,098).

2- ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي اليه :

ان الضبط الاجتماعي يتضمن عدة مجالات، لابد ان نستنتج العلاقة التي ترتبط بين درجة الفقرة الواحدة والمجموع الكلي الذي تنتمي اليه الفقرة ،ولتحقيق ذلك يتم حساب المجموع الكلي لكل المجالات ودرجات الفقرات التي تنتمي لتلك المجالات (الكناني، 2014:261).
للتحقق من ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي اليه استخدمت الباحثة معامل ارتباط بيرسون حيث كانت النتائج كما هو موضح في الجدول (7) .

جدول رقم (7)

ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية لمجالات الضبط الاجتماعي .

التوافق مع العادات	تسلسل الفقرات	الاسرة	تسلسل الفقرات	الكلية	تسلسل الفقرات
قيمة معامل الارتباط		قيمة معامل الارتباط		قيمة معامل الارتباط	
0,295	58	0,393	30	0,303	1
0,419	59	0,424	31	0,275	2
0,442	60	0,514	32	0,259	3
0,511	61	0,505	33	0,351	4
0,543	62	0,509	34	0,327	5
0,563	63	0,509	35	0,396	6
0,547	64	0,487	36	0,366	7
0,611	65	0,508	37	0,446	8
0,615	66	0,497	38	0,478	9

0,584	67	0,495	39	0,534	10
0,602	68	0,542	40	0,531	11
0,535	69	0,515	41	0,515	12
0,497	70	0,529	42	0,559	13
0,576	71	0,603	43	0,565	14
0,516	72	0,513	44	0,586	15
0,578	73	0,502	45	0,568	16
0,545	74	0,480	46	0,543	17
0,544	75	0,464	47	0,559	18
0,445	76	0,356	48	0,563	19
0,386	77	0,339	49	0,518	20
0,453	78	0,353	50	0,530	21
0,367	79	0,327	51	0,485	22
0,223	80	0,275	52	0,462	23
0,288	81	0,357	53	0,515	24
		0,270	54	0,508	25
		0,271	55	0,528	26
		0,319	56	0,461	27
		0,275	57	0,441	28
				0,302	29

الارتباط الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) وبدرجة حرية (398) تساوي (0,098) يتضح من الجدول (7) ان قيم معامل ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي اليه ذات دلالة احصائية عند مقارنتها بقيمة معامل الارتباط الجدولية البالغة (0,098) وهذا يعني ان الفقرة تقيس الخاصية نفسها التي تقيسها الدرجة الكلية .

3- ارتباط مجالات المقياس مع بعضها :

لحساب ارتباط مجالات المقياس فيما بينها استخدمت الباحثة معامل ارتباط بيرسون حيث كانت النتائج كما هو موضح في الجدول (8) .

جدول (8)

ارتباط مجالات الضبط الاجتماعي مع بعضها

المجالات	الكلية	الاسرة	العادات
الكلية	1	0,230	0,255
الاسرة		1	0,338
العادات			1

يتضح من الجدول (8) ان جميع قيم معامل الارتباط بين مجالات المقياس ذات دلالة احصائية عند مقارنتها بالقيمة الحرجة لمعامل الارتباط البالغة (0,098) وهذا يعني ان المجالات متسقة فيما بينها في قياس نفس المفهوم .

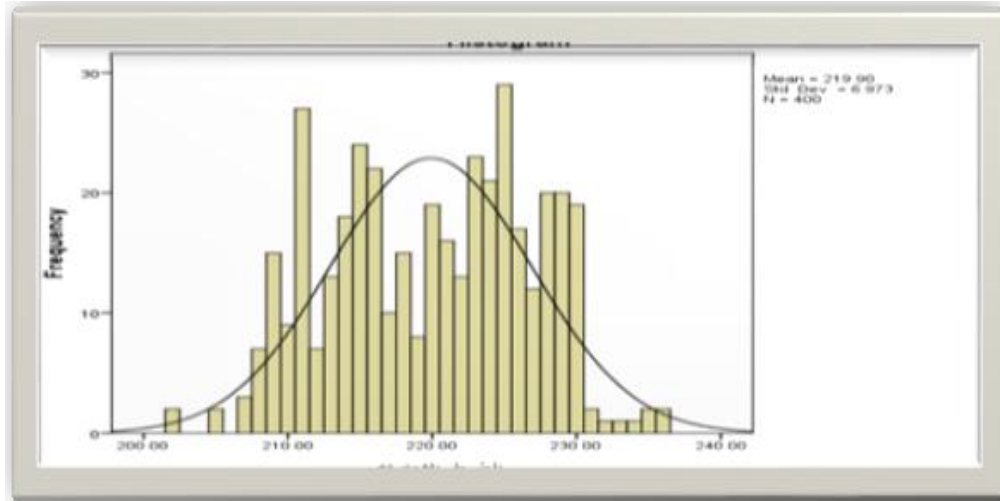
4- المؤشرات الاحصائية لمقياس الضبط الاجتماعي .

يتضح من المؤشرات الاحصائية الوصفية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت المثبتة في الجدول (9) ان التوزيع لعينة الافراد يقترب من التوزيع الاعتدالي وهذا يجعلنا اكثر تأكيداً من استخدام الاساليب الاحصائية المعلمية فضلاً عن ذلك فان النتائج التي تم التوصل اليها من عينة البحث من الممكن تعميمها على مجتمع البحث الاصلي .

جدول رقم (9)

المؤشرات الاحصائية لمقياس الضبط الاجتماعي

ت	المؤشر الاحصائي	القيمة
1	حجم العينة N	400
2	المتوسط الحسابي Mean	219.9025
3	الوسيط Median	220.0000
4	النوال Mode	225.00
5	الانحراف المعياري Standard. Deviation	6.97349
6	التباين Variance	48.630
7	الالتواء Skewness	_.113_
8	التفرطح Kurtosis	_.919_
9	المدى Range	34.00
10	اقل درجة Mininun	202.00
11	اعلى درجة Maxinun	236.00



5- الخصائص السايكومترية للمقياس :

تحققت الباحثة من الخصائص السايكومترية للمقياس من خلال عدة مؤشرات هي :

1- الصدق : هو من الشروط المهمة التي تكون على الباحث مراعاتها والحرص عليها عند اعداد اداة البحث ،اذ تعد الأداة صادقه اذا استطاعت قياس ما وضعت لقياسه (حنا وأنور، 1990: 118)، اذ ان الصدق يمثل احد الوسائل الضرورية والمهمة التي يتبغى توافرها عند الحكم على مدى صلاحية هذه الاداة القياسية . (الظاهر، 1999 : 132) كما ان المقياس الصادق هو مقياس قادر على قياس الوظيفة التي يريد قياسها ولا يقيس اي شيء اخر اضافة لها او بدلا . (Gay, 1990:334)، فالمقياس يكون صادقا في تقدير الخاصية لدى الأفراد ،بمعنى كلما كانت عملية القياس لا تتأثر بالعوامل الاخرى كانت متميزة في ذلك التقدير (النعمة والعجيلي : 2004 ، 241) ويكون الصدق على نوعين هما :

أ- الصدق الظاهري : يشير الصدق الظاهري الى مدى قدره الاختبار في قياس الخاصية المراد قياسها ،ويتحقق هذا الصدق من خلال عرض المواقف التي تم صياغتها بصورتها الأولية على عدد من الأساتذة المحكمين في العلوم التربوية والنفسية تخصص (علم نفس)

(Perez&Martin, 2013:123)

تم التحقق من هذا النوع من الصدق من خلال عرض المقياس على مجموعة من المحكمين في مجال العلوم التربوية والنفسية، ونتيجة للفحص الظاهري من قبل المحكمين عد الاختبار صادقا من حيث الشكل والمضمون .

ب- صدق البناء:

يعد من اكثر انواع الصدق قبولا من وجهة نظر عدد كبير المتخصصين، مع مفهوم (Ebel, 1972:418)، من ناحيه تشبع المقياس بالمعنى العام ،كما يعد المقياس صادقا من حيث البناء اذا تم تحقيق علاقه المقياس بمعلومات تمثل نظريه معينه وتمكن المقياس من قياس البناء النظري للسمه المقاسة وفق عدد من الاساليب الإجرائية التي تحقق صدق البناء (Ebel, 1972:418).

وقد تحققت الباحثة من هذا النوع من الصدق من خلال عدة مؤشرات منها ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس وارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي اليه وارتباط مجالات المقياس مع بعضها .

2- الثبات : يعد الثبات شرطاً من شروط المقياس (الامام واخرون ،143:1990)، ويشير الثبات أيضاً الى اتساق درجات الاختبارات والمقاييس لمجموعه معينه من الافراد اي اتساق عبر الزمن ،او اتساق صيغ مختلفة من نفس الاختبار ،او اتساق الاختبار ذاته (علام ،84:2006)، وبالنظر لاهميه الثبات في تقريراً لثقة بالنتائج ،فقد قامت الباحثة باستخدام مؤشر اي حساب الثبات وهي:

أ- طريقة اعادة الاختبار . وهي الطريقة الأكثر وضوحاً لإيجاد معامل ثبات درجات المقياس ،ويقصد بها اعادة تطبيق نفس المقياس على نفس العينة بفارق زمني معين ،وهو ببساطه الارتباط بين الدرجات التي يحصل عليها الافراد في التطبيقين للاختبار (علام،122:2015).

ولحساب الثبات بهذه الطريقة استخدمت الباحثة معامل ارتباط بيرسون بين درجات التطبيق الاول ودرجات التطبيق الثاني لعينة الثبات البالغ حجمها (50) حيث بلغ معامل الثبات المحسوب (0.859) وهو معامل ثبات مقبول .

ب – الفاكرونباخ . استعملت الباحثة معادلة الفا كرونباخ لحساب الثبات وتعد طريقه مفضلة اذ تقيس الاتساق الداخلي والتجانس بين فقرات المقياس (Anastasi Urbina،95:1997) اي ان جميع الفقرات بالفعل تقيس الخاصية نفسها ،ويتحقق هذا حينما تكون الفقرات مترابطة ببعضها ببعض ،وتتضمن هذه الطريقة حساب الارتباط بين درجات الفقرات جميعها بالنظر الى ان كل فقره تمثل اختباراً قائماً بذاته ،ويشير معامل الثبات الى اتساق اداء الفرد بمعنى التجانس بين فقرات الاختبار وتمتاز هذه الطريقة بإمكانية الوثوق بنتائجها وتناسقها .(عوده،2000:354). ان معادلة الفاكرونباخ تزود الباحث بتقدير جيد للثبات (Nanny،1978:230)

ولحساب الثبات استخدمت الباحثة معادلة الفا كرونباخ حيث بلغ معامل الثبات المحسوب وفقاً لهذه الطريقة (0.87) وهو معامل ثبات مقبول ويشير ذلك الى التجانس الداخلي للفقرات .

● المقياس بصورته النهائية :

تكون مقياس الضبط الاجتماعي من (81) فقرة ،حيث وضعت الباحثة أربعة بدائل لكل فقرة من فقرات مقياس الضبط الاجتماعي وهي **تنطبق علي بدرجة كبيرة جداً، تنطبق علي بدرجة كبيرة ،تنطبق علي الى حد ما، لا تنطبق علي**، بحسب الاوزان (4,3,2,1) وعلى التوالي لان جميعها صيغت باتجاه المتغير، و كانت أعلى درجة للمقياس هي (236,00) و أقل درجة هي (202,00) و متوسط فرضي (202,5)، وبعد ان تحققت الباحثة من الخصائص السيكومترية للمقياس اصبح المقياس بصيغته النهائية جاهزاً للتطبيق على عينة البحث الاساسية البالغ حجمها (400) طالبة من قسم رياض الاطفال كما هو موضح في ملحق (7)

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

تعرف الضبط الاجتماعي لدى طالبات قسم رياض الاطفال

بعد قيام الباحثة بتطبيق مقياس الضبط الاجتماعي بمجالاته الثلاثة (الاسرة ، الكلية ، العادات) على عينة البحث الأساسية البالغة (400) طالبة ، اظهرت نتائج التحليل الاحصائي ان المتوسط الحسابي لأفراد العينة على مقياس الضبط الاجتماعي بلغ (219,902) درجة و بأنحراف معياري قدره (6,973) ، وعند مقارنة المتوسط الحسابي للعينة مع المتوسط الفرضي البالغ (202,5) درجة ، و للتأكد فيما اذا كان الفرق بين متوسطين دالاً احصائياً استعمل الاختبار التائي لعينة واحدة ، بهدف معرفة دلالة الفرق بين متوسط درجات العينة و المتوسط الفرضي، اذ بلغت القيمة التائية المحسوبة البالغة (49,910) درجة اكبر من القيمة التائية الجدولية البالغة (1,96) عند مستوى دلالة (0,05) و بدرجة حرية (399) والجدول (10) يوضح ذلك .

جدول (10)

نتائج الاختبار التائي لمعرفة الضبط الاجتماعي لدى طالبات قسم رياض الاطفال

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية		مستوى الدلالة 0.05
						المحسوبة	الجدولية	
الضبط الاجتماعي	400	219,902	6,973	202,5	399	49,910	1,96	دال

القيمة التائية الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) وبدرجة حرية (399) تساوي (1,96) من خلال الجدول يتبين وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط درجات العينة والمتوسط الفرضي للمقياس و هذا الفرق لصالح متوسط العينة مما يشير ذلك الى ان طالبات قسم رياض الاطفال يتميزن بالضبط الاجتماعي . وتفسر الباحثة ان طالبات قسم رياض الاطفال يتميزن بالضبط الاجتماعي، وتفسر الباحثة هذه النتيجة بحسب الأدبيات النظرية للضبط الاجتماعي، إذ أن هناك نوعين من العوامل المؤثرة في الضبط الاجتماعي، هما: العوامل الأخلاقية، والعوامل الاجتماعية، وتتمثل العوامل الأخلاقية في الغرائز التي توجد لدى كل فرد، كما اكد دور كايم ان الدين يعد اقوى واهم العوامل الوقائية من الانحراف (الخشاب، 1997: 243)، وترى الباحثة أن جميع هذه العوامل لدى طالبات رياض الأطفال تسهم في تعزيز وتدعيم مفهوم الضبط الاجتماعي لديهن، وجاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة (الحامد، 2001). من خلال النتائج التي توصل اليها البحث الحالي تستنتج الباحثة بما يلي:

1. وجود علاقة ارتباطية طردية موجبة وذات دلالة إحصائية بين القرارات الاستباقية والضبط الاجتماعي لدى طالبات قسم رياض الاطفال .
 2. الضبط الاجتماعي لدى الافراد يعتمد على الفترة التي يقضيها الفرد في المجتمع الذي ينتمي اليه .
- التوصيات : من خلال النتائج التي توصل اليها البحث الحالي توصي الباحثة بما يلي :

1. اقامه ندوات تعليمية لتسليط الضوء على القرارات الاستباقية باعتبارها مقوما اساسا لأداء المهام بكفاءة .وتهدف الى حل المشكلات قبل حدوثها .
 2. اقامه انشطه لا صفيه تهدف الى ضرورة تنمية الضبط الاجتماعي بين طلبة الجامعة ،من خلال التشارك والتعاون وبناء صدقات اجتماعية ايجابية . المقترحات: من خلال نتائج البحث التي توصلت اليها الباحثة تقترح ماياتي:
من خلال نتائج البحث التي توصلت اليها الباحثة تقترح ماياتي:
1. اجراء دراسة تحت عنوان ضبط الاجتماعي وتلوث الفكري لدى معلمات رياض الاطفال.
2. اجراء دراسة مقارنة في الضبط الاجتماعي بين معلمات رياض الاطفال الاهلية والحكومية.
- المصادر**

- ابن خلدون، عبد الرحمن (1377): مقدمة ابن خلدون، بيروت، لبنان
- ابو حطب، فؤاد وآخرون (1987)، التقويم النفسي، ط3، مكتبة الانجداد، القاهرة.
- احمد، السيد سمير . (1982): علم الاجتماع القانوني، ط2، دار المعارف القاهرة .
- الاخرس، محمد صفوح . (1997): استراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، الملك مكتب افصد الوطنية للنشر، الرياض .
- امال عبد الله، وآخرون (2000)، الانحراف الضبط الاجتماعي، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- الامام، وآخرون، (1999): القياس التقويم . دار الحكمة، بغداد .
- جابر، عبد الحميد وكاظم، احمد خيرى (1983): مناهج البحث في التربية وعلم النفس، للطباعة القاهرة، دار النهضة العربية .
- الحامد، محمد بن معجب والرومي، نايف بن هشال . (2001): الاسرة والضبط الاجتماعي، ط1، الرياض ومطابع جامعة الامام محمد بن سعود .
- الحامد، نايف بن هشال، (2001): الاسرة والضبط الاجتماعي، الرياض
- الحسن: احسان محمد (1996م)، الآثار النفسية والاجتماعية للحرب العراقية الايرانية على الاطفال (دراسة ميدانية)، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة بغداد، العدد 25.
- الخشاب، احمد (1998)، الضبط الاجتماعي، مطبعة لجنة البيان القاهرة
- الخطيب، احمد وآخرون (1985): دليل البحث والتقويم التربوي الاجتماعي، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن .
- خليل: معن العمر (2007م)، البناء الاجتماعي انساقه ونظمه، دار الشروق، عمان .
- الرشدان: عبدالله (2004 م)، علم اجتماع التربية، دار الشروق، عمان .
- الزامل، محمد بن عبد الله . (2000): الدين والضبط الاجتماعي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الرياض، جامعة الملك بن سعود .
- الزوبعي، عبد الجليل ابراهيم وآخرون . (1981): الاختبارات والمقاييس النفسية، جامعة الموصل، الموصل .
- الساعاتي: حسن (1968)، علم الاجتماع القانوني، مكتبة الانجلو المصرية، ط3، مصر
- السالم، خلدون بن عبد الرحمان بن عبد العزيز (2000) نظرية الضبط الاجتماعي في السلام، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض

- سليم، سلوى علي (1985): الاسلام والضبط الاجتماعي، ط1، دار التوفيق النموذجية، رسالة دكتورا منشورة .
- الشهابي، سماح ثائر . (2018): التواصل الاسري والضبط الاجتماعي وعلاقتها بالتنظيم الانفعالي لدى طالبات قسم رياض الاطفال، اطروحة دكتورا غير منشورة، جامعة بغداد كلية التربية للبنات
- صديقي، سلوى عثمان . (2003): الاسرة والسكان، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث
- صفوح: الأخرس محمد (1997)، نموذج لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض .
- الظاهر، زكريا محمد ونمر جيان، جاكليين وعبد الهادي، جودت عز (1999): مبادئ القياس والتقويم في التربية، ط1 . دار الثقافة، عمان، الاردن
- عبيدات، ذوقان واخرون (1984) البحث العلمي: مفهومه، ادواته، واساليبه، دار الفكر، عمان
- العتيبي، عبد المحسن بن سعد . (1994): ميكانزميات الضبط الاجتماعي وجودة الحياة المدرسة في مرحلة الثانوية السعودية، دراسات تربوية، رابطة التربية الحديثة في القاهرة
- العجمي، محمد حسنين عبد (1995): معوقات بعض وسائط التربية والضبط الاجتماعي في المجتمع المصري، دراسة تحليلية من منظور التربية الاسلامية، محلية كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد(28)، الجزء الاول
- علام، صلاح الدين محمود (2006): الاختبارات والمقاييس التربوية والنفسية، ط1، جامعة الازهر، كلية، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة
- غباري، محمد سلامة (2002)، الانحراف، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الاسكندرية
- القحطاني، شيخة بنت حمود (1434)، الارشاد الديني ودوره في الضبط الاجتماعي: دراسة تحليلية على نزيلات مؤسسة رعاية الفتيات بالرياض، جامعة نايف للعلوم الامنية، قسم العلوم الاجتماعية، رسالة ماجستير .
- كزيز، امال (2016): العلاقة بين السلطة الوالدية والضبط الاجتماعي من وجهة نظر الابناء، دراسة ميدانية على عينة تلاميذ ثانوية المجاهد لنظر، مضاعى اماش –سكرة، مذكرة منشورة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، جامعة محمد خضر بسكر –جزائر
- الكنانى: فراس علي حسن (2014) علم النفس التربوي المفهوم والتطور، وابرز أهدافه وميادينه. الأهداف التعليمية الخاصة الكنانى. بغداد مطبعة زكي.
- الكنانى، عايد كريم عبد عون الكنانى (2014): مقدمة في الاحصاء وتطبيقات spss، عمان، الاردن، دار اليازوري للنشر .
- ملحم، سامي محمد (2005)، القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- منصور، عبد المجيد سيد . (1990): طبيعة النفس البشرية وحاجتها للضبط الاجتماعي، محلية الامن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض
- النوري: قيس (1985م)، آفاق التغيير الاجتماعي النظرية والتنموية، مطبعة وزارة التعليم العالي العراقية، بغداد، .

- Belwalkar, Bharati B., Tobacyk, Jerome J. (2016), Evidence for Incremental Validity of Proactive Personality in Predicting Task Performance, David Publishing, Vol. 6, No. 11, 631-639
- Ebel, R.Al. (1972): Essentials of Educational Measurement 2ed,d, prentice.Hall, New York,p,555
- Belwalkar, Bharati B., Tobacyk, Jerome J. (2016), Evidence for Incremental Validity of Proactive Personality in Predicting Task Performance, David Publishing, Vol. 6, No. 11, 631-639

Social Control Among Female Kindergarten Students

Ayat Thabet Rashi

Prof. Dr. Bushra Hussein Ali

Al-Mustansiriya University/College of Basic Education

thabtrshyd4@uomustansiriyah.edu.iq

bushra708.edbs@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The current research aims to identify social control among female students in the kindergarten department. The research sample consisted of (400) female students, who were selected by a stratified random method with an appropriate distribution from the College of Basic Education, Kindergarten Department, Al-Mustansiriya University. The social control scale by (Al-Shehabi 2018), which the researcher adopted. The scale in its final form consists of (81) items distributed over (3) areas, namely (family, college, customs and traditions). The researcher verified the psychometric properties of the scale from its apparent validity by presenting the attitudes On (15) experts, construct validity using the two extreme groups method (discriminatory power), the correlation of the item score with the total score of the scale, the correlation of the areas of social control with each other, and checking the reliability using the (Facronbach) method, so the calculated reliability coefficient reached (87.0).

After applying the tool to the research sample and analyzing the data, the researcher concluded that the female students of the kindergarten department were distinguished by social control. In light of the research results, the researcher came up with a set of recommendations for holding educational seminars to shed light on proactive decisions as a basis for performing tasks efficiently. They aim to solve problems before they occur. Establishing extracurricular activities aimed at developing social control among university students, through participation, cooperation, and building positive social friendships.

Keywords: social control, female students, department, kindergarten